



مذكرة تفاهم بشأن التعاون

الطرف الأول: هيئة مكافحة الفساد، ويمثلها معالي رئيس الهيئة أ. رائد محمود رضوان.

الطرف الثاني: معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، ويمثله مدير عام المعهد الدكتور نايف جراد.

مقدمة

في ضوء التعاون المشترك فيما بين الطرفين، وتدعيمًا لمبدأ الشراكة الوطنية بين مؤسسات الدولة، ولغايات تطوير وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتحقيق اهداف وغايات الطرف الأول ورؤيته المبنية على أساس خلق بيئة رافضة للفساد في المجتمع الفلسطيني قائمة على ركائز النزاهة والشفافية والمساءلة، وحيث أن الطرف الثاني شريك جوهري في تنفيذ هذه الاستراتيجية الهدافة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أكاديمياً وعملياً، ويؤمن بأهمية خلق جيل مكافح للفساد في المجتمع، فقد اتفق الطرفان على هذه المذكرة وفقاً للشروط والبنود الآتية:

البند الأول:

تعتبر المقدمة جزءاً لا يتجزأ من بنود هذه المذكرة ومتتماً لها ولأحكامها وتقرأ معها.

البند الثاني: مجالات التعاون

اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما من خلال تنفيذ النقاط الآتية:

1. تنظيم وعقد اللقاءات وورش العمل والدورات والمؤتمرات المشتركة.



2. تدريب منتسبي المؤسسة الامنية وكبار موظفي القطاع العام حول الحكومة والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
3. تبادل الإصدارات العلمية والمجلات والمنشورات الصادرة عن الطرفين.
4. التعاون في اصدار ابحاث ودراسات، حول الحكومة والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد وتحقيق الامن القومي.
5. التعاون في إعداد مواد تدريبية ومساقات لتطوير المناهج التعليمية للمؤسسات الامنية والمدنية المتعلقة بخلق بيئة تعزز الشفافية والنزاهة خالية من الفساد بكافة اشكاله.

البند الثالث: آليات تنفيذ المذكورة

يتم تنفيذ بنود المذكورة من خلال عقد اجتماعات بين الطرفين، تعقد بحسب الحاجة، يكون الهدف منها تطوير ورصد النشاطات التعاونية، ومناقشة القضايا الفنية العملية المتعلقة بتعزيز أهداف المذكورة، ومراجعة التقدم المحرز في مجالات التعاون ذات الأولوية المذكورة في البند الثاني.

البند الرابع: الاتصال والتواصل والمراسلات

1. تكون المراسلات فيما بين الطرفين بما يخص تنفيذ هذه المذكورة وغيرها من الأمور خطية.
2. يتم الاتصال والتواصل بين الطرفين من خلال ضباط اتصال يتم الاتفاق على أسمائهم لاحقاً.

البند الخامس: التنظيم القانوني

1. لا يتربى على هذه المذكورة أي التزامات قانونية او مالية ولا أية حقوق او واجبات بموجب القوانين السارية لأى من الطرفين او لأى طرف ثالث.
2. يحتفظ كل فريق بحقوق الملكية الفكرية الخاصة به ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.
3. لا تمنع هذه المذكورة من قيام الطرفين بإبرام مذكرات أو ترتيبات مع أطراف أخرى فيما يتعلق بأى نشاط أو مشروع أو مجال تعاون تشمله هذه المذكورة.

البند السادس: تعديل المذكورة

1. يتم تعديل بنود هذه المذكورة من خلال المراسلات الخطية المتبادلة بين الطرفين، بعد الاتفاق.
2. يبلغ الطرف المعنى الطرف الآخر ، بالتعديلات على المذكورة وفقا لما ورد في الفقرة (1)، دون المساس بالنص الأصلي للمذكورة.
3. في حال تم الاتفاق على التعديلات، يتم إدخال التعديلات على النص الأصلي.



البند السابع: مدة المذكرة وانهاؤها

1. يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها، لمدة سنة قابلة للتجديد بناءً على رغبة الطرفين

2. إذا رغب أحد الطرفين إنهاء العمل بهذه المذكرة يجب أن يقوم بإشعار الطرف الآخر بموجب كتاب رسمي بالإناء قبل شهر على الأقل.

3. إنهاء هذه المذكرة يتم دون المساس بما يأتي:

أ. أي نشاط قد بدأ قبل تاريخ وقف سريان المذكرة أو انتهاء مدتها.

ب. أي تفاهمات أخرى مستحقة وفقاً لبنود المذكرة.

البند الثامن: حل الخلافات:

في حال طرأ أي خلاف أو اختلاف في وجهات النظر فيما بين الطرفين يتم تحديد نقاط الاختلاف بما يبيده أي من الطرفين على أن يتم تحديد جلسة لغايات إنهاء وحل هذه الاختلافات ودياً.

البند التاسع: أحكام عامة

1. وقع الطرفان بإرادتهما الحرة على هذه المذكرة، وت تكون هذه المذكرة من مقدمة وتسعة بنود.

2. يحترم الطرفان الأنظمة والتعليمات السارية والمعمول بها لدى كل فريق من أطراف المذكرة.

3. يمكن تعديل أي بند من بنود هذه المذكرة بموجب تعديل خطي موقع من قبل الطرفين.

حررت هذه المذكرة، يوم الثلاثاء الموافق: 30/11/2021 وعلى نسختين أصليتين، يتم حفظ نسخة لدى كل طرف من الأطراف.

المصادقة وحدة الشؤون القانونية لدى الهيئة

الطرف الثاني

مدير عام المعهد



الطرف الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

أ. رائد محمود رضوان